

تأسيس الجمعيات في القانون الجزائري

أ.بوصفصاف خالد

الجامعة الإفريقية ادرار

الملخص:

تعد حرية تأسيس الجمعيات حرية فردية وجماعية تمارس حول مصالح وأفكار ومعارف واهتمامات مشتركة، لا تقيدها إلا القواعد العامة التي تنظم ممارسة الحريات بصفة عامة، ألا وهي النظام العام والقوانين والآداب العامة. تأخر الاعتراف الدستوري بحرية المواطن الجزائري في إنشاء الجمعيات إلى غاية صدور دستور سنة 1989 وتلاه القانون رقم 90-31 الذي نظم الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال وضع الإجراءات الشكلية والموضوعية المرتكزة على المبدأ الإعلاني في تأسيس الجمعيات.

Résumé:

La liberté d'association est à la fois une forme de liberté individuelle et collective s'exerçant à propos d'intérêt, d'idées, de connaissance, de goûts et de croyances communes, ne saurait rencontrer d'autres limites, d'autres restrictions, que les limites les restrictions générales qui sont posées à l'exercice de la liberté même, savoir l'ordre public, les lois et les bonnes mœurs. Depuis décembre 1990, la date de la promulgation de la loi 90-31 portant sur les associations, le système déclaratif à remplacer définitivement l'autorisation comme condition préalable pour la création des associations en Algérie, ceci dit il reste encore un long chemin à parcourir pour assurer une garantie complète de liberté d'association, parce qu'il existe encore des obstacles d'ordre juridiques et des comportements injustes et illégaux de la part des pouvoirs publics, qui entravent la constitution de l'association.

المقدمة:

إن حرية إنشاء الجمعيات، هي حق طبيعي وفردى تُرسخُ ممارسته حقا جماعيا أساسيا ذو أبعاد مدنية، وسياسية، وثقافية، واجتماعية واقتصادية¹. وقد ظهر هذا الحق مع ظهور البشرية، لأنه ينبُ عن طبيعة الإنسان في التجمع مع بني جنسه، فهو ضرورة إنسانية لا يمكن كبحها أو تجنبها، وحتى إن تم منعها فلا يمكن الوقوف أمام تجمع الأشخاص الذي يمكن أن يتم في السرية والخفاء.

وبعد التطور والتنظيم الذي عرفه المجتمع المعاصر، أصبح الحق في التجمع يُصنّف وفق أهداف مختلفة، فنجده يكفل وظائف ومقاصد ذات طابع اجتماعي ومهني كالنقابات، وذات طابع سياسي كالأحزاب أو الجمعيات السياسية، أو ذات طبيعة مدنية كالجمعيات.

ونظرا لتباين الأنظمة القانونية الخاصة بكل هذه التصنيفات واختلافاتها البنائية فإن مجال دراستنا سينصب على دراسة الجمعيات ذات الطابع المدني التي ينظمها قانون الجمعيات رقم 90-31 الصادر سنة 1990.

وتعد الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات أهم مرحلة وأول خطوة يمكن من خلالها معرفة مدى تمتع المواطن الجزائري بحقه الدستوري في التجمع، حيث كلما كانت تلك الشروط مرهقة كلما ضاق مجال ممارسة حرية الجمعيات، فتدخل المشرع خاصة في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية يجب أن يهدف إلى ضمان ممارسة فعلية للحق أو الحرية المعترف بها دستوريا.

¹ JEAN-LOUIS LAVILLE, "les raisons d'être des associations", in association, démocratie et société civile, la découverte et Syros, paris, 2001, p.65.

يتطلب تأسيس الجمعيات في القانون الجزائري احترام إجراءات التأسيس والتي جسدت وبشكل بارز فكرة الحرية² - على الرغم من وجود بعض التقييدات- وهي إجراءات متوقفة وللوهلة الأولى على إرادة مؤسسيها، غير أن هذه الإرادة يجب إفراغها في قالب قانوني خاص بالجمعيات، أي إخضاع تلك الإرادة إلى إجراءات موضوعية وشكلية تنشأ عقدا معترفا به قانونيا، يكلل باكتساب هذا التجمع لشخصية معنوية.

وتخص هذه الإجراءات كل الجمعيات بغض النظر عن نشاطها سواء كان يتعلق بالرياضة أو البيئة أو الثقافة أو غيرها³، وقد ارتبطت هذه الشروط بالأشخاص المؤسسين (المبحث الأول)، وبشروط موضوعية (المبحث الثاني)، وأخرى شكلية (المبحث الثالث).

المبحث الأول / الشروط المتعلقة بالأشخاص المؤسسين:

تشتترط المادة الرابعة من قانون الجمعيات في الأفراد الذين يرغبون في تأسيس أو إدارة وتسيير الجمعيات أن تتوفر فيهم الشروط الآتية:

- يشترط في الأشخاص المؤسسين أن يكونوا راشدين.
- أن يتمتعوا بالجنسية الجزائرية.
- أن يكونوا متمتعين بالحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكونوا قد سبق لهم القيام بسلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

إن هذه الشروط تتطلب منا إبداء بعض الملاحظات:

إن الشروط التي ذكرتها المادة الرابعة من القانون هي شروط خاصة بمؤسسي ومسيري الجمعيات، بمعنى المخالفة أنه يمكن لأشخاص الذين لا تتوفر فيهم الشروط السابقة الانخراط في الجمعيات بشرط أن لا يكونوا من المسييرين أو المؤسسين أو الإداريين.

² شراك صالح، نظام الجمعيات في القانون الجزائري، ماجستير الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.

³ يحي وناس، "النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر"، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، العدد السابع، المطبعة العربية، غرداية، 2005، ص 72.

أما فيما يخص الشرط الثالث المتعلق بالحرمان من الحقوق السياسية والمدنية فإذا كان الشخص الذي أخطأ وأراد أن يمارس نشاطا تطوعيا، فالأصل أن القانون يجب أن يشجع على إدماج هذه الأشخاص في المجتمع لا أن يتم إقصاءهم ومنعهم من تقديم خدمات مجانية وطوعية للمجتمع، ثم أن الانضمام إلى جمعية ما لا يمنح المنخرط أي حقوق أو امتيازات⁴.

كما أن الشرط الرابع المتعلق بعدم اتخاذ سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرر الوطنية، نرى أنه بعد مرور 50 سنة من الاستقلال أصبحت الفئة المعنية بهذا الموضوع قليلة جدا، زيادة أن هذا الشرط يطرح إشكالية أعمق حتى لجيل الاستقلال فالموطن الذي يريد أن يؤسس جمعية وهو يعلم أن أحد أفراد عائلته قد اتخذ موقفا منافيا للثورة التحريرية، فإنه سيتراجع ولن يجراً على تأسيس أي جمعية لكي لا يمنح لمصالح الأمن فرصة نبش تاريخ هو ليس مسؤولا عنه.

كذلك الشرط في حد ذاته حمّالا لمعاني عامة وغير دقيقة، فماذا يعني اتخاذ سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني، هل أن الشخص كان عضوا في الجيش الفرنسي؟ أم أنه ارتكب جرائم ضد الشعب الجزائري؟ أو اتخذ موقفا سياسيا سلبيا من الثورة الجزائرية بدون حمل السلاح ضدها؟ أو رفض الالتحاق بالثورة؟ وكل عنصر من هذه العناصر له تكييف خاص به، كما أن التحقيقات الأمنية تعتمد أساسا على شهادات أشخاص لمرحلة يفصلنا عنها 50 سنة.

وفي الأخير فإن المجلس الدستوري في رأي له صادر سنة 1997، أقر بأن "تدخل المشرع خاصة في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية يجب أن يهدف إلى ضمان ممارسة فعلية للحق أو الحرية المعترف بها دستوريا"⁵.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ اعتبر المجلس الدستوري أن اشتراط المشرع على العضو المؤسس للحزب السياسي أن يكون من جنسية جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ عشرة سنوات على الأقل ومقيما بشكل منتظم فوق التراب الوطني، وأن يثبت عدم تورط أبويه في أعمال مناهضة لثورة أول نوفمبر، إذا كان من مواليد ما بعد يوليو 1942: "أن كل هذه الشروط مخلة بمبدأ المساواة أمام القانون، فتدخل المشرع خاصة في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية يجب أن يهدف إلى ضمان ممارسة فعلية للحق أو الحرية المعترف بها دستوريا"، الرأي رقم 01 المؤرخ في 06-03-1997 الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 06-03-1997.

أما المادة السادسة من قانون الجمعيات فقد جاءت بتقييد آخر، حيث نصت على أن "الجمعية تتكون بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين إثر جمعية تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل...".

من نص هذه المادة يتضح أن القانون قد اشترط توافر خمسة عشر شخصا كحد أدنى لتأسيس الجمعية⁶، وهذا أول قانون للجمعيات في الجزائر يتطلب عدد معين لتأسيس الجمعيات كسابقة لم تتوافر في القوانين المتعلقة بالجمعيات منذ استقلال الجزائر. ولا ندري ما هي الحكمة من اشتراط مثل هذا الشرط اللهم إلا الحد من إنشاء الجمعيات.

كما أن تحديد حد أدنى من الأشخاص المؤسسين يطرح إشكالية موضوعية عندما نعلم أن الجمعية هي اتفاقية يجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنيون، والسؤال الذي يطرح: كيف يتم تحقيق الحد الأدنى في حالة وجود أشخاص معنوية عامة أو خاصة؟ هل يعتبر الشخص الاعتباري شخص واحد له ممثله على الرغم من أن هذا الشخص المعنوي يضم ربما المئات أو الآلاف من الأعضاء..

المبحث الثاني/ الإجراءات الموضوعية لتأسيس الجمعية:

تخضع إرادة الأشخاص المؤسسين ورغبتهم في تكوين جمعية من أجل تحقيق هدف مشترك غير ربحي إلى القانون الذي يتطلب إعداد قانون أساسي تصادق عليه الجمعية العامة التأسيسية وتُعين مسؤولي الهيئات القيادية.

الفرع الأول/ تحرير وإعداد القانون الأساسي:

يعتبر القانون الأساسي بمثابة دستور للجمعية، وأهم وثيقة تسلم إلى السلطات الإدارية، فأول خطوة يقوم بها المؤسسون هي الاجتماع من أجل إعداد نصوص العقد في شكل قانون أساسي⁷، والذي يتم إعداده إما من طرف كل

⁶ القانون الفرنسي والقانون التونسي يشترطان شخصين كحد أدنى لتأسيس الجمعية.

⁷ ROBERT BRICHET, *les associations de la loi de 1901*, librairies techniques, paris, 1957, p.29.

الأعضاء المؤسسين أو مجموعة فقط منهم، لأنه وفي جميع الأحوال تتم المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة التأسيسية⁸.

والقانون الأساسي يكون على شكل مواد مرقمة، كل مادة تشمل على عنصر أساسي ينظم الجمعية، ويملك الأعضاء المؤسسين للجمعية مجالا واسعا من الحرية في إعداد قانونهم الأساسي، فقانون الجمعيات هو قانون مرن ومفتوح في الكثير من مواده، مما يجعله أبسط بكثير من بعض الأشكال القانونية الأخرى، كالشركات مثلا والتي يخضع تسييرها لقواعد قانونية دقيقة⁹، وعلى الرغم من ذلك فإن المشرع قد فرض على مؤسسي الجمعيات بعض التقييدات، والتي تمثلت أساسا في عدم إدماج نصوص مخالفة للقانون¹⁰ والإدراج الإجباري لعناصر يجب أن يشتمل عليها النظام الأساسي تحت طائلة البطلان، ونصت عليها المادة 23 من القانون 90-31، وهي:

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.
- طريقة تنظيمها ومجال اختصاصها الإقليمي.
- حقوق وواجبات أعضائها وكذلك حقوق ذويهم إن اقتضى الأمر.
- شروط انتساب الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم، وكيفية ذلك.
- شروط محتملة مرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد تعيين المندوبين لجلسات الجمعية العامة وكيفية ذلك.
- دور الجمعية العامة والهيئات القيادية ونمط سيرها.
- طريقة تعيين الهيئات القيادية وتجديدها وتحديد مدة عضويتها.
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات القيادية.
- قواعد دراسة تقارير النشاط وإجراءها والموافقة عليها ورقابتها وكذلك الموافقة على حسابات الجمعية.

⁸ نصت المادة 6 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات على أن: " تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين، إثر جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل وتصادق القانون الأساس وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية".

⁹ SERGE RANCILLAC ET LAURENT SAMUEL, *Monter et Gérer une association*, eyrolles, 2006, p.45.

¹⁰ MINISTÈRE DÉLÉGUÉ AUPRÈS DU CHEF DU GOUVERNEMENT CHARGÉ DE LA SOLIDARITÉ NATIONALE ET DE LA FAMILLE, *guide pratique des associations*, 1997, p. 9.

- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية.
 - القواعد والإجراءات الخاصة بأيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
- وفي الأخير فإن القانون الأساسي لا يحمل أي قيمة قانونية إلا بعد خضوعه لمصادقة الجمعية العامة التأسيسية.

الفرع الثاني/ الجمعية العامة التأسيسية:

تتألف الجمعية العامة -كما أسلفنا الذكر- من مجموع الأشخاص المؤسسين للجمعية لتحقيق الغرض أو المشروع المشترك على أساس إتفاقي. وخلال انعقادها¹¹ يتم التعبير عن الإرادة المشتركة¹²، وبكل حرية وفي إطار التشريع المعمول به، وذلك باحترام الشروط القانونية سواء فيما يخص الأشخاص¹³ وعددهم¹⁴، والقواعد المتعلقة باجتماع عمومي¹⁵.

تقوم الجمعية التأسيسية بدراسة مشروع القانون الأساسي الذي أعده المؤسسون، وتجرى المداولات ثم المصادقة عليه وفقا للنصاب المحدد فيه. ويتم تعيين مسؤولي هيئاتها القيادية، المتمثلة أساسا في مكتب الجمعية¹⁶. وفي هذه المرحلة تكون الجمعية قد تأسست بين الأعضاء، إلا أن هذا الاتفاق لا يسري في مواجهة الغير إلا بعد اكتمال الشروط الشكلية.

¹¹ مؤسس الجمعية هو كل من حضر الجمعية العامة التأسيسية ووقع على محضر الجمعية، كما يجب عدم تدقيق القانون الأساسي، وترك ذلك للقانون الداخلي الذي يعده مجلس الإدارة، والهدف من ذلك أنه عندما يريد أعضاء الجمعية التغيير تكون الأمور بسيطة، لأنه في الحالة المخالفة أي تغير يؤدي إلى استدعاء جميع أعضاء الجمعية.

¹² تعتبر الجمعية العامة التأسيسية الإطار الذي يتم فيه التعبير عن إرادة الأشخاص الراغبة في إنشاء الجمعية، وأن ذلك التعبير يخضع للقواعد العامة. د محمد حسنين، الأشخاص والأموال في القانون المدني الجزائري والقانون المقارن، ملخص محاضرات أقيمت على طلبه ماجستير بمعهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر 1980-1981 ذكرها شارك صالح، نظام الجمعيات في القانون الجزائري، ماجستير الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2002، ص13.

¹³ الشروط التي يجب أن تتوفر في الأشخاص نصت عليها المادة 4 من قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.

¹⁴ حددت المادة 6 من القانون رقم 90-31 عدد المؤسسين بأن لا يكون أقل من 15 عضوا.

¹⁵ ROBERT BRICHET ,op.cit, P. 29.

¹⁶ مشكل من رئيس الجمعية أمين الخزينة وأمين المكتب كحد أدنى.

المبحث الثالث/ الشروط الشكلية لتأسيس الجمعية:

لكي تتأسس الجمعية قانونيا لا بد من إتمام بعض الإجراءات الشكلية¹⁷ التي تتمثل أساسا في إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية ، وتَسَلَّم وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة الإدارية، وأخيرا القيام بإشهار تأسيس الجمعية في جريدة يومية.

الفرع الأول / إيداع تصريح التأسيس:

يقصد بالتصريح التأسيسي، الإدلاء للجهات المعنية بالرغبة في تشكيل الجمعية مع مراعاة احترام هذه الرغبة للشروط والإجراءات القانونية اللازمة¹⁸. وقد عين القانون 90-31 في مادته العاشرة السلطات المختصة لتسليم تصريح التأسيس وهي والي ولاية المقر للجمعيات التي يضم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة، أو وزير الداخلية في حالة الجمعيات ذات الصبغة الوطنية أو المشتركة بين الولايات أي ذات الطابع الجهوي أو الوطني. كما اشترط القانون كذلك في مادته التاسعة أن يرفق تصريح التأسيس بالوثائق الآتية:

- قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالاتهم المدنية ووظائفهم وعناوين مساكنهم.
- نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.
- محضر الجمعية العامة التأسيسية.

بالإضافة إلى اسم ولقب وتاريخ ومكان ازدياد القائم بالتصريح وصفته في الجمعية وتوقيعه¹⁹، على أن يسلم وصل تسجيل الجمعية إلى مسئوليتها.

¹⁷ نصت المادة 7 من قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات على أن: "تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات الآتية: -إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون. - تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة العمومية المختصة خلال ستين يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف، وبعد دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون. - القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني". الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 53 المؤرخة في 5-12-1990.

¹⁸ المادة 7 من قانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.

¹⁹ تعليمة وزير الداخلية إلى الولاية، رقم 124 المؤرخة في 5-2-1991، المتعلقة بتطبيق القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، ذكرها الساسي سقاش، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، مذكرة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 84.

الفرع الثاني/ وصل تسجيل التصريح التأسيسي:

وفقا لقانون الجمعيات رقم 90-31، فإن أولى خطوات إجراءات التأسيس هو تقديم تصريح²⁰، وهو إجراء يتضمن فقط الإعلان لدى الوزارة أو الولاية حسب الحالة²¹. إن القيام بهذا التصريح وتَسَلُّم وصل تسجيل التصريح التأسيسي والقيام بشكليات الإشهار هي العناصر الضرورية لاكتساب الشخصية المعنوية²².

ويتمثل هذا التصريح في أن يقدم القائمون على تأسيس الجمعية إخطار للسلطة الإدارية، ويجب أن يشتمل الإخطار على بيان باسم الجمعية وعنوانها والغرض منها ومقرها واسم كل من يشترك في إدارتها، وأن يكون مصحوبا بإيداع نسختين من القانون الأساسي للجمعية ومحضر الجمعية العامة التأسيسية²³، بالإضافة إلى اسم ولقب وتاريخ ومكان ازدياد القائم بالتصريح وصفته في الجمعية وتوقيعه²⁴ على أن يُسلم وصل تسجيل الجمعية إلى مسؤوليها.

ويُشكل الوصل قرينة قطعية، تثبت من خلاله الجمعية صحة وتام الإجراءات الشكلية المطلوبة²⁵، بعد التأكد من مطابقة الملف لأحكام القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات²⁶. والحق أن الوصل يُعتبر أهم وثيقة، حيث يسمح للجمعية بالإشهار وفتح رصيد بنكي.

²⁰ المادة 7 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

²¹ نصت المادة 10 من القانون رقم 90-31 على أن: "يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون بإيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة الآتية: - والي ولاية المقر للجمعيات التي يهتم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة - وزير الداخلية للجمعيات ذات الصبغة الوطنية".

²² انظر المادة 7 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

²³ انظر المادة 9 من القانون المتعلق بالجمعيات.

²⁴ تعليمية وزير الداخلية إلى الولاية، رقم 124 المؤرخة في 5-2-1991، المتعلقة بتطبيق القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، ذكرها الساسي سقاش، المرجع السابق، ص 84.

²⁵ - الساسي سقاش، المرجع السابق، ص 85.

²⁶ تقوم السلطة الإدارية أثناء دراسته للملف من إجراء تحقيقات أمنية حول الأعضاء المؤسسين حتى تتأكد من أنهم يحققون ما نصت عليه المادة 4 من القانون رقم 90-31.

وبمجرد تقديم ملف التصريح يتعين على الإدارة أن تسلم إيصالاً بذلك خلال ستون يوماً²⁷ من إيداع تصريح التأسيس لدى الجهة المختصة، بعدما تكون هذه الأخيرة قد تحققت من صحة البيانات الواردة به²⁸، إذ أن إصدار الإيصال يغدو حقاً للمؤسسين مادام التصريح قد تم تقديمه مستوفياً للشروط المطلوبة، ولا يمكن رفض الملف المقدم بإنشاء الجمعية، إلا إذا كان ناقصاً أو غير مستوفى للبيانات المطلوبة أو أن السلطة الإدارية المستلمة لملف التصريح غير مختصة²⁹.

ويجب أن نلاحظ في هذا الشأن أن الإدارة المختصة ليس لها أية سلطة في تقييم مشروعية غرض الجمعية، لذلك فإن مجرد تقديم الملف مستوفياً للشروط المطلوبة من بيانات يلزم الإدارة بتقديم الإيصال بدون أدنى تأخير، لأن تقدير المشروعية هو من اختصاص القاضي الإداري³⁰.

²⁷ وهي فترة طويلة جداً إذا ما قورنت بقانون الجمعيات في فرنسا والتي يحددها بخمسة أيام فقط.

²⁸ انظر الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.

²⁹ PASCALE FOMBEUR, "la jurisprudence du conseil d'état et la liberté d'association", sur le site http://les_rapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/00400088810000.pdf, date de consultation 15/01/2010.

³⁰ وقد تعرض القضاء الفرنسي لمثل هذه الإشكالية، حيث رفض مدير الأمن في باريس في عام 1970، تسليم إيصال إلى جمعية "أصدقاء مصالح الشعب" بحجة أنها تشكل لجمعية تم حلها، ولذلك فقد كون أعضاء الجمعية جبهة ضد هذا الرفض، على أساس أن ذلك تجاوز السلطة وذلك بالطعن أمام المحكمة الإدارية في باريس، وبموجب هذا الطعن قضت هذه المحكمة بإلغاء قرار الرفض ومن ثم تكرر نهائياً مبدأ عدم إخضاع حرية إنشاء الجمعيات في فرنسا لأي رقابة مسبقة ذكره .

CHANIAL PHILLIPE, "société civile, société civique, Associationnisme, libéralisme et républicanisme" in *association, démocratie et société civile*, la découverte et Syros, paris, 2001. p.15

وفي مقابل ذلك منح المشرع الجزائري من خلال قانون الجمعيات للسلطة الإدارية عندما ينتابها الشك في مخالفة الجمعية لأحكام القانون، الحق في رفع دعوى إلى القضاء وبصفة خاصة إلى الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء فترة الستون يوما من منح وصل التأسيس، وإذا لم تُخطر الجهة القضائية عُدّت الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل³¹، لكن الممارسة الميدانية اليومية للولاية ولوزير الداخلية ضربت عرض الحائط كل هذه النصوص القانونية، حيث أنه ولغاية نهاية سنة 2007 رفضت السلطات الإدارية تسجيل ما يفوق 731 طلب تأسيس جمعية³²، وحتى الطلبات المقبولة، فإن أصحابها يمكنهم أن ينتظروا شهرا عديدة للحصول على وصل التسجيل.

الفرع الثالث/ إجراء الإشهار:

يعتبر إجراء الإشهار آخر شرط شكلي لتأسيس الجمعية والتي عليها أن تلتزم بموجب المادة السابعة من القانون رقم 90-31 بالإشهار على نفقتها في إحدى الصحف اليومية الوطنية على الأقل، بيانا يتضمن موجزا لأهم بيانات التصريح من تاريخ إيداع التصريح وتسمية الجمعية وهدفها، وعنوان مقرها الاجتماعي واسم ولقب رئيس الجمعية مع بيان السلطة (الولاية أو الوزارة) التي تسلمت الملف³³ على أن تبرز الجمعية قيامها بهذا الإجراء الجهوي بتسليم قصاصة منه للسلطة العمومية المعنية³⁴.

³¹ انظر المادة 8 من القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

³² جريدة الخبر الجزائرية، العدد 5438، ذكرها منير صوالحية في "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، مؤسسة سرار للطباعة والنشر، عدد 19، سنة 2008، ص 209.

³³ MINISTRE DELEGUE AUPRES DU CHEF DU GOUVERNEMENT CHARGE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE, , op.cit, p. 6.

³⁴ ساسي سفاش، المرجع السابق، ص 85.

ويهدف هذا النشر إلى التعريف بالجمعية، ومنح لكل من له مصلحة الحق في المعارضة التي قد تنصب حول تسمية الجمعية في حالة ما إذا كانت هذه التسمية مماثلة لتسمية جمعية أخرى سبقتها للوجود³⁵، وهذا يعني أنه في غياب الإشهار لا يمكن للجمعية مواجهة الغير³⁶. فالهدف من الإشهار هو حماية الغير من تستر الجمعيات وتحايلها على أحكام القانون.

كما أن إهمال الجمعية للإشهار أو تهريبها بأية وسيلة من إثبات وجودها رسمياً، لا يمنع الغير من التمسك ضدها بالآثار المترتبة على الشخصية الاعتبارية ولا من التنفيذ على أموالها بما يكون رئيسها أو العاملون لحسابها قد تعهدوا به من التزامات.³⁷

ومن الآثار المترتبة على صحة القيام بهذه الإجراءات، أن تمنح الجمعية المصرح بها وجوداً قانونياً تعترف به السلطات العمومية، وتكتسب بذلك الشخصية المعنوية والأهلية المدنية³⁸.

وتجد الجمعية مصدر الاعتراف لها بالشخصية المعنوية - بالإضافة إلى المادة السابعة من قانون الجمعيات- في المادة 49 من القانون المدني التي تنص على أن: "الأشخاص الاعتبارية هي: -الدولة، الولاية، البلدية -المؤسسات، والدواوين العامة ضمن الشروط التي يقررها القانون. -المؤسسات الاشتراكية، والتعاونيات والجمعيات وكل مجموعة يمنحها القانون شخصية اعتبارية".

كما نصت المادة 50 من القانون المدني على حقوق الشخص الاعتباري، حيث جاء فيها أن: "يتمتع الشخص الاعتباري بجميع حقوقه إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي يقررها القانون. يكون لها خصوصاً:

³⁵ شراك صالح، مرجع سابق، ص 20.

³⁶ اعتبر مجلس الدولة الفرنسي أن عدم نشر التصريح في الجريدة الرسمية في مدة شهر، يجعل التصريح باطلاً، ذكره: ROBERT BRICHET, *op.cit.*, P. 37.

³⁷ إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص1043.

³⁸ المادة 7 من قانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات.

- ذمة مالية.
 - أهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أ والتي يقرها القانون.
 - موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها. الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في الجزائر، يُعتبر مركزها في نظر القانون الداخلي، في الجزائر.
 - نائب يعبر عن إرادتها.
 - حق التقاضي.
- إن الجمعية وبعد إتمامها لإجراءات التصريح والإشهار، تكتسب شخصية معنوية منفصلة عن شخصية أعضائها³⁹، ومحصلة ذلك أن الجمعية تصبح شخصا معنويا من القانون الخاص حتى وإن أوكل إليها تأدية مهام مرفق عام أو الاستفادة من تمويل عمومي، وإن كانت مشكلة من أشخاص معنوية عامة فقط⁴⁰.
- إن الجمعية باعتبارها شخصا اعتباريا، لها مجموعة من الحقوق نصت عليها المادة 50 من القانون المدني والمادة 16 من القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.
- وتبعا لذلك فللجمعية اسم ومقر اجتماعي، وذمة مالية منفصلة عن الذمة المالية للأعضاء، لها أن تمثل أمام القضاء ولدى السلطات العمومية وتمارس خصوما أمام المحاكم المختصة حقوق الطرق المدني، ويحق لها تمثيل أعضائها، كما يمكنها أن تبرم العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهدفها، وأن تقتني الأملاك العقارية أو المنقولة مجانا أو بمقابل، لممارسة أنشطتها كما ينص عليها قانون الأساسي، وكل هذه الحقوق تدخل في إطار تسيير وإدارة الجمعية.

³⁹ F.LEMEUNIER, 39 F.LEMEUNIER, *associations (constitution. Gestion. évolution)*, 12^e édition, éditions Delmas, 2009, p.44.

⁴⁰ *ibid.*, p. 44.

الخاتمة:

وفي ختام هذه المداخلة، يظهر انه وبالرغم من التحولات الجذرية التي عرفها النظام القانوني الجزائري في مجال حرية إنشاء الجمعيات، بإقراره لحق الأفراد في التجمع وتوفيره لضمانات قضائية لصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطن الجزائري، إلا أن التشريع المتعلق بالجمعيات والقوانين الخاصة ذات الصلة بالموضوع تسودها نقائص وتقييدات عديدة، مما يحثنا على تقديم بعض الاقتراحات أهمها:

- إدخال تعديلات على القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات، وذلك فيما يخص تأسيس وإدارة الجمعيات بدون تدخل الإدارة وتسعفها في منح وصل التسجيل.
- إلغاء مبدأ الترخيص المسلط على الجمعيات الأجنبية، حتى يستفيد المجتمع الجزائري من الحركة العالمية التي يعرفها المجتمع المدني الدولي، ومساهمتها في رفع مستوى وعي الشعوب بقضاياها الحيوية.
- تغيير الحد الأدنى لعدد الأعضاء اللازم لإنشاء جمعية من خمس عشرة عضوا مؤسسا إلى عضوين اثنين.
- اللجوء إلى القضاء كوسيلة تنازعية وحيدة في حالة وجود خرق للقانون من قبل الجمعيات سواء تعلق الأمر بشروط تأسيس هذه الأخيرة، أو أثناء ممارستها لنشاطها.

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

- 1- القوانين
- القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات المؤرخ في 04-12-1990، الجريدة الرسمية عدد 3، المؤرخة في 07-01-1990.
- 2- أراء المجلس الدستوري
- رأي المجلس الدستوري رقم 01 المؤرخ في 06-03-1997 الجريدة الرسمية العدد 12 المؤرخة في 06-03-1997.
- 3- الكتب والمذكرات والمقالات
- خيرى الوكيل إبراهيم، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

- سفاش الساسي، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة، مذكرة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة 2002 .
- شراك صالح ، نظام الجمعيات في القانون الجزائري، ماجستير الإدارة والمالية العامة، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2002.
- صوالحية منير، "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، مؤسسة سرار للطباعة، عدد 19، سنة 2008.
- وناس يحي، "النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر"، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد السابع، المطبعة العربية، غرداية، 2005.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1 - الكتب:

- BRICHET ROBERT, *les associations de la loi de 1901, librairies techniques, paris, 1957.*
- CORNU. G , *vocabulaire juridique, puf, 2003*
- LEMEUNIER. F., *associations (constitution. Gestion. évolution)*, 12e édition , éditions Delmas, 2009
- MINISTERE DELEGUE AUPRES DU CHEF DU GOUVERNEMENT CHARGE DE LA SOLIDARITE NATIONALE ET DE LA FAMILLE, *guide pratique des associations*, 1997.
- RANCILLAC SERGE ET LAURENT SAMUEL, *Monter et Gérer une association* , eyrolles, 2006.

2 - المقالات:

- CHANIAL PHILLIPE, " *société civile, société civique, Associationnisme, libéralisme et républicanisme*" in *association, démocratie et société civile*, la découverte et Syros, paris, 2001.
- FOMBEUR PASCALE, " *la jurisprudence du conseil d'état et la liberté d'association*", sur le site <http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/brp/00400088810000.pdf>, date de consultation 15/01/2010.
- LAVILLE JEAN-LOUIS, " *les raisons d'être des associations*", in *association, démocratie et société civile*, la découverte et Syros, paris, 2001.